

# رئيس الوزراء: مبررات وجود "الباتريوت" الأميركي في الأردن ما تزال قائمة

لا اعتقد ان هذا صحيح، ولم المسه نهائيا، وزير الداخلية (حسين المجالي) رجل مسؤول وكامل وزين، وهو شيع من منصب مدير الامن العام، وخدم فيه لمدة ثلاث سنوات، وهو الآن في منصب ارفع، وحتى تركه لمنصب ادارة الامن العام وانتقاله للوزارة تم برغبته، وليس دقيقا ولا صحيحا وجود صراع من اي نوع بين الرجلين او مع آخرين.

• لننتقل الى تغيير رئيس مجلس الاعيان. أثارت مقابلة رئيس المجلس السابق طاهر المصري مع موقع "سي ان ان" الأخيرة لفظا وجدلا واسعاً، وتحدث فيها، رغم توضيحاته اللاحقة، عن إقصاء واستبعاد لمكونات وللتيار الإصلاحي، ماذا يقول رئيس الوزراء في ذلك؟

طاهر المصري أحد اركان الدولة الاردنية، له خدمات جليلة مقدره وهو ضرورة، ولاؤه للظلم ليس فيه شك، وهو يعبر عن موقفه بنفسه وبكل مسؤولية، ولكم ان تقرأوا رسالته المرفوعة لجلالة الملك بالأمس، وهي تدل على موقف الرجل، والمصري أكد ان ما نشر على لسانه في المقابلة المذكورة لم يكن دقيقا، ولم يعبر عن افكاره ومواقفه وأرائه.

• تأتي للعلاقة بين الحكومة ومجلس النواب (اليوم) تنطلق الدورة العادية الأولى للمجلس، هل تشعرب بالتقارب من مواجهة مجلس النواب، بخاصة ان هناك تيارا يائيا يسعى للإطاحة بالحكومة ويحاول استثمار أي قرار او سياسات للقيام بذلك؟

اذا قلت لا لا أتوقع مواجهة فلن اكون سياسيا او موضوعيا. أتوقع حدوث مواجهة هنا او هناك، وأنا الاحترام ذلك كل الاحترام، ومن حق السادة النواب ان يسألوا الحكومة وان ينتقدوها، وحتى يسقطوها. هذه هي الديمقراطية التي نخدم ونحلم. لدينا عمل كثير وتشريعات، ونأمل بعلاقات جيدة مع مجلس النواب، تمكننا من الإنجاز، لكن الانتقاد والاعتراض والمساءلة فهذا حق النواب ومجلسهم الكريم، وهو أمر نقره ولا نغضب منه.

• هل أنت راض عن العلاقة مع النواب، خاصة أننا لم نصل لمرحلة الحكومة البرلمانية كما كان يؤمل؟

- قد يكون لعدم الوصول الى الحكومة البرلمانية بعد في العلاقة مع النواب. حقيقة، ومن ناحية سياسية، كنا نطمح ان نلبي طموح جلالة الملك، الذي أعلن عنه بخطاب التكليف السامي وخطبة العرش ويخطاباته المختلفة، ومن أنه يريد حكومة برلمانية. نعم لم ننجح في محاولة تشكيل حكومة نيابية، جزء من عدم النجاح اننا مسؤول عنه، وجزء جاء ناتجا لظروف الوضع النيابي الذي تعرفونه، ولم أستطع حقيقة تشكيل حكومة نيابية. ولكن أفضل ان تأتي اللحظة التي يدخل فيها الحكومة 20 وزيرا من النواب. وأتمنى ان نصل لهذه المرحلة في الفترة المتبقية من عمر مجلس النواب، لكن ذلك قد يحتاج لتشكيل كتل نيابية كبيرة، يتجاوز الـ 80 نائبا، يتفقون على سياسات واضحة، ويختارون وزرا من بينهم، او يكتفون باختيارهم، ويلتزمون بالوقوف مع الحكومة، اذا التزم بالسياسات التي اتفقنا عليها، تكون حينها قد قلنا بلنا نقلة نوعية سياسيا، وتكون ايضا قد لبينا طموح جلالة الملك الذي يعرف بالضبط ما هي الديمقراطية، فالديمقراطية تكون عندما يشكل البرلمان الحكومة، من بين أعضائه او من غيرهم.

هذه هي الديمقراطية، وهذا ما يريده جلالة الملك وهذا ما نقدر على تحقيقه أنا واخواني النواب، ولا نريد ان نقول من السبب، لكن نحن حللنا جزءا كبيرا من الموضوع.

• أبرز الملفات التي يتوقع ان تثار ضد حكومتكم في مجلس النواب، كما هي في الشارع والإعلام، هو الموضوع الاقتصادي ورفع الاسعار وقضايا الدعم، بل وبات يطلق على حكومتكم انها حكومة الجالية دون مراعاة للأوضاع المعيشية للناس؟

- عندما أتحدث عن الوضع الاقتصادي والقرارات التي اضطرت الحكومة للجوء اليها، فأقول بكل امانة ان وضع الموازنة العامة كان مزريا عندما تحملت المسؤولية، وكان لا بد من اتخاذ القرارات المناسبة رغم صعوبتها، ولم اكن أستطيع التهرب من مسؤولياتي، وأغلب القرارات كانت ككأس المرارة لي، لكنه الكأس الذي اتجرعه خدمة لبلدي، وهو مثل كأس الشفاء، مر لكنه ضروري للشفاء. كان العجز مرتفعا بصورة كبيرة ويهدد الوضع المالي للدولة والاقتصاد الأردني برمته، فكان لا بد من جراحة إصلاحية وكان لا بد من قرارات اقتصادية مؤلمة، والحمد لله ان النتائج الآن أفضل بكثير، وقد تجاوزنا مرحلة الخطر.

• وأنا اتفهم شكوى الناس، وصعوبة الأوضاع المعيشية والاقتصادية، وليس صحيحا ان حكومة في الارض تحب رفع الاسعار او ان تكون حكومة



رئيس الوزراء يؤكد أن توقيف نشطاء الحراك جاء من القضاء ولاسيباب غير سياسي - (تصوير: امجد الطويل)

جبية، كما يقولون. لكنه الواجب والمسؤولية امام الله والناس وجلالة الملك.

• لكن الانتقاد الرئيسي لكم في موضوع الإصلاح الاقتصادي، هو انه حتى الليبراليين ينتقدون اتخاذ القرارات في هذا الوقت الاقتصادي الصعب، وبدون معالجات متكاملة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا؟

- من يختار التوقيت؟! اولئك الليبراليون عرفهم، لقد دفعوا من ارصدتهم "وقت الغارات"، ورفضوا ان يخرجوا على التلفزيون ليواجهوا مسؤولياتهم.

• من يختار التوقيت الليبراليين، افتحوا، اين هو الكتاب الذي يقول متى يكون توقيت القرار صحيحا، ومن يقرر ان القرار صحيح؟ القرار يقرره السياسي، قائد المعركة يقرر اوانها وهذا في العلم والتهرب من مسؤوليتي، لاني اعرف ان السبينة تفرق، وسيقال رجل كبير السن أحضره جلالة الملك ليجري الانتخابات وقد أجريناها والحمد لله بكل نزاهة وقانونية، فلماذا الجأ الى اتخاذ قرارات اقتصادية صعبة؟ لكنني لم أقبل ذلك، ولا أقبله على نقسي وضميري، ان التهرب من المسؤولية وترك المشاكل الاقتصادية الصعبة التي تخرق في الوضع الاقتصادي وتلحق الأضرار الكبيرة بالاقتصاد والمصالح العامة.

انا لا اريد الا الإصاف، لا التكريم، وما هم يشجون كل القرارات التي اتخذتها حكومتى، رغم انهم هم من لم يمارسوا مسؤولياتهم وواجباتهم ولم يأخذوا القرارات المطلوبة، ما أوصلنا لما جئنا اليه. والله لو لم أخذ تلك القرارات، لكانت مجرما بحق وطني ونفسي، ويجب ان اذهب الى السجن، لاني بذلك اكون قد أخللت بواجباتي، التي اقسمت على الوفاء بها.

• استغرب من كتاب وأخريين الهجوم على قرارات لم يكن من اتخاذها، بل لإنقاذ الاقتصاد والموازنة، اليس في ذلك ظلم، ليس لي او للحكومة بل للبلد. اين الخطا في الإجراءات انتم تقولون اجراءاتي صحيحة، ولكن المشكلة في التوقيت. عندما أوقفت البنوك اقراض الحكومة لم نجد رواتب للموظفين.. فالخزينة وجدتها "مستوية" والوضع صعب، فهل أتهرب من مسؤولياتي؟

• بخصوص موضوع الخبز، وتوجهكم نحو قضية دعمه؟

• يؤكد مجددا، ان لا رفع لأسعار الخبز أبدا. المواطن الأردني سيبقى يأخذ نصيبه من الخبز بالسعر المدوم، اي 16 قرشا للكيلو الواحد. لكن للتفكير ان الأردنيين متضايقون من "القاء النعمة" واستخدامها من قبل البعض لأطعام المواشي، او تهريبها للخارج اعلافا للحيوانات، ولا نستطيع الاستمرار في دعم هذه الملة لغير الأردنيين فنحن بلد فقير. كل ما نريده هو ان نضع ألية جديدة، ونحن لم نضعها بعد، بحيث يأخذ الأردني الخبز بنفس السعر، ونمنع استخدامها للماشية او هدرها تهريبا، او هذاب الدعم لغير الأردني.

نحن نضع ربع مليار دينار سنويا دعما للقمح والشعير. من العار علينا ان نهدر الخبز، مثلما

• حكومتى ليست حكومة الرجل الواحد... وقراراتنا تؤخذ بديمقراطية

• صحة الموقف الأردني.

• وقتها لم نقل أننا نخشى من قيام الحكومة السورية بقذفنا بسلاح كيمياوي، ولا قلنا ايضا إن المعارضة سترميننا بقنابل الكيماوي، بل كنا نخشى من إيد أخرى، ومن استقلال حالة القوضى في سورية، لهذا اخذنا استعداداتنا اللازمة، من منطلق وطني واخلاقي لحماية وطننا وشعبنا من أي احتمال.

• الهدف الثاني للوجود الأميركي لدينا، يتعلق بطائرات اف 16، والباتريوت، ونعلم جميعا انها اسلحة دفاعية، وليست هجومية، وما دامت الثورة وقوات النظام تتقاذفان الصواريخ والقنابل، فما الذي يمنع من توقع ان أتينا احد لضرب علينا الصواريخ. نريد فقط الدفاع عن انفسنا، وعن مواطنينا. وليس هناك يوم الا وتسقط فيه القذائف على الاراضي الاردنية من الجانب السوري، ولذلك فالمبررات ما تزال قائمة، نحن لا نحارب احدا، ولا ندخل السلاح، او نخرج السلاح من سورية.

• هل ثمة جديد بخصوص برنامج التحول الاقتصادي، اذ سبق ان اعلنت في الاعلام بان هناك قضية سيتم ارسالها الى هيئة مكافحة الفساد للتحقيق فيها، فمتى الدائرة ذلك؟

• نعم، قلت ذلك، وبعدها تبين ان الملف كان محولا الى النائب العام، أي الى القضاء، وبالتالي لا نستطيع ارساله الى هيئة مكافحة الفساد، كونه بين يدي النائب العام.

• فلنتا للملف السوري، اليوم ثمة تغييرا دراماتيكي في هذا الملف، وثمة توافق روسي أميركي على ضرورة الحل السياسي، والرهان على مؤتمر "جنيف 2"، اين تقف نحن في الأردن من هذه الأزمة اليوم ومن مؤتمر جنيف؟

- نحن موقفنا واضح. هو موقف الجامعة العربية من الأزمة في سورية. ونرى ان المؤتمر القادم هو نسخة عن "جنيف 1"، ونؤمن مع المجموعة الدولية انه لا بد من وجود حل سياسي يليي طموحات الشعب السوري.

• لكن لا تعتقد ان الاتفاق الروسي الأميركي على ملف السلاح الكيماوي السوري، اطلال عمر النظام السوري، ووقف التراجع الخيارات العسكري؟

- نعم اعتقد ذلك، وهذا أمر يمكن تحليله، الحكومة السورية التزمت بالتخلص من الاسلحة الكيماوية، وهذه العملية سوف تأخذ سنة تقريبا كما أعلنوا. والأطراف الدولية حريصة على اتمام هذا الهدف أي سحب الاسلحة الكيماوية، وهو هدف رئيسي لدى الدول الغربية ضمن أهداف أخرى بحسب الامم المتحدة.

• لذلك، اعتقد انه من هنا يمكن القول ان الاتفاق الروسي الأميركي للملف الكيماوي يحتاج لوجود الرئيس السوري بشار الأسد لتنفيذ لان راس النظام هو الاقتر على الالتزام بذلك، وهذا الرأي تحليل وليس موقفا لنا.

• ثمة اتهامات لاردن بتسهيل تهريب السلاح للمعارضين السوريين.. وهو اتهام سمعته مؤخرا من الرئيس السوري؟

• مفسرنا صحيحا، نحن لا نسمح بتهريب السلاح لسورية، ولا نسمح بتهريبه بالعكس ايضا، فنحن متضررون من تهريب السلاح لبلادنا. والنظر الى القضايا التي تنظر امام محكمة امن الدولة فيما يخص محاولات التسلسل لسورية تؤكد رفضنا لتهريب السلاح. والجميع يعرف اننا قبضنا على اشخاص عديدين، يدخلون الاسلحة من سورية الى الاردن، او ينقلون سلاحا من الاردن لسورية، وفي كلتا الحالتين لنقي القبض عليهم.

• وأؤكد لكم لا يوجد علينا ضغوط لادخال الاسلحة الى سورية، وقد جرى حديث طويل حول ذلك، والدليل على صحة موقفنا، هو ان المعارضة عاتية علينا لأننا لا ندخل اسلحة، والنظام عاتب علينا لأنه يتهمنا بادخال الاسلحة.

• ونحن نعي جيدا ان هذا السلاح في سورية، سواء نجح هذا الطرف او ذلك، سيبحث له بعد ان تضع الحرب اوزارها عن ساحة، والاردن ليس على استعداد بعد انتهاء الصراع ان تعود هذه البنادق عليه.

• في موضوع مرتبط بملف السلاح الكيماوي السوري، القوات الأميركية الموجودة في الاردن، كان المبرر الرئيسي لها هو الخشية والتحسب من استخدام السلاح الكيماوي السوري، الان بعد الذهاب الى تفكيكه وتدميره، هل تتوقع انسحاب الوحدات الأميركية الموجودة؟

- نوضح اولاً، ان الوجود الأميركي في الاردن جاء لموضوعين وهدفين محددتين، الاول



النسور: اسرتي وأصدقائي قلقوا علي من قرارات رفع الاسعار - (تصوير: امجد الطويل)

هو عار علينا ان لا نجد طريقة كريمة لتعويض المواطن بطريقة محترمة. وقد عرضنا على النواب في مناسبات مختلفة البحث عن حل لذلك، ولم نأخذ حكومتنا قرارا، ولم يأخذوا هم كتاب قرارا، ولا نريد اجراءهم بذلك، ونريد ان يكون النقد لنا نحن كحكومة، ولكن اريد من اخواني النواب ان يعرفوا انه لم يبق وقت ليكون فيه كل شيء مدعوما، وهناك نهاية للمساعدات الخارجية، ويجب ان نعتمد على انفسنا، وبصراحة غدا ستحاسبنا الاجيال القادمة، لأننا لم نتخذ إجراءات حاسمة في الوقت المناسب.

• وماذا بخصوص رفع اسعار المياه، هل ثمة رفع لأسعارها؟

- لا، ليس هناك رفع لاسعار المياه.

• لكن رفع الاسعار، المحروقات والكهرباء، أطلق سلسلة من الارتفاعات؟

- بالنسبة للمحروقات اعطينا كل مواطن طلب دعما عن تحرير اسعارها، وقد عوضنا بـ 300 مليون دينار نحو 88% من الأردنيين، اما في موضوع الكهرباء فان الرفع لن يطال الفقراء ومتوسطي الدخل، فكل من يقل استهلاكه عن 600 كيلو واط لن يطاله رفع تعرفة الكهرباء، وهذا يطال اغلب الناس.

• اليوم الشعبي انا مستعد له، ولا اليوم الخواني النواب، وقلنا ونقول لهم ليضعوا العيب على اكتافي، الحكومة مضطرة لاصلاح الاقتصادي، ولا تستطيع التهرب من مسؤولياتها.

• الإصلاح السياسي، ثمة انتقاد لحكومتكم انكم لن تفعلوا بالاصلاح الاقتصادي واهتمتكم السياسي؟

- الإصلاح الاقتصادي لا يستمر بدون الإصلاح السياسي، وان لم نلجأ للاصلاح السياسي سيكون كل ما نعمله حرا في البحر. فلا يكون اصحاب للاقتصاد دون اصلاح سياسي او ديمقراطية وان انتخابات.

• لكن كان لا بد من التركيز على الاقتصاد، لان المشكلة الرئيسية التي تهدد كل شيء كانت في الاقتصاد.

• واقول هنا ان الاقتصاد والاهتمام به ليس قرارات رفع اسعار، ولا بشكل من الاشكال. الاهتمام بالاقتصاد هو ان تنهض به، والاقتصاد لا ينهض الا بالبنقات الرأسمالية، التي خصصت لها الحكومة ما قيمته مليار و300 مليون دينار، قالوا ان حكومة النسر تأخرت ولم تركز على المشاريع، هذا غير صحيح، لم تأخر الحكومة، وجاءت في شهر تشرين الثاني "نوفمبر" 2012 وقامت برفع الموازنة.

• لكن ألت قلقا من انخفاض شعبية الحكومة وشعبية شخصكم في الشارع، خاصة وانه متوقع ان تخفف هذه الشعبية في اسطلاح مركز الدراسات الاستراتيجية نشرت نتائج الأربعا 2013-10-30؟

- اعتبر ان انخفاض الشعبية لي وللحكومة أمر مبرر ومتوقع، وذلك بسبب القرارات الاقتصادية، تماما كما الشاكي الذي لا يجب ان يرى الطبيب، وأتوقع انخفاض شعبية الحكومة في الاستطلاع.

• واقعية من يرى ان لدي اخطاء، فلا امانع من ان ينتقدوا وان يفعل ما يشاء، لكني اتمنى من كل من يرى عيلا صحيحا ان يقول كلمة حق، ليس لإضافي بل التزاما باخلاقيات المهنة الصحفية. فاننا اودى رسالة لشعبي ومليكي. لا اريد من هذه الدنيا اي شيء، الا الخدمة النظيفه.



رئيس الوزراء يتحدث خلال مقابلة مع الغد